

الفضاء المغربي: أركيولوجية المفهوم ومكونات الهوية

صالح علواني

تونس

لقد تمت معالجة ملف الهوية العربية في فضاءنا المغربي بكثافة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى اليوم، ونشرت مئات الدراسات حوله، كما نوقشت عشرات الرسائل الجامعية بالجامعات المغربية والمشرقية والأوروبية والأمريكية. ولكن موضوع الهوية المغربية وخصوصياتها لا يزال يثير الاهتمام علما وهذا الملف قد طرح بحدّة وبكثير من التشنج في كل من ليبيا وتونس بعد التحولات العميقة التي شهدتها البلدان منذ مطلع 2011 دون أن ننسى أنه سبّب العديد من التوترات ذات الطابع الإثني والثقافي قبل هذا التاريخ في كل من الجزائر والمغرب الأقصى. فالهوية والمواطنة والشخصية القاعدية كلها مكونات تتفاعل فيما بينها وتفرز ما هو مشترك. ودراسة الشخصية القاعدية مثلا دون دراية بعمقها التاريخي تجربة فكرية قد لا تتسم بالموضوعية العلمية وقد لا تفضي إلى نتائج عملية. ومفهوم الشخصية القاعدية المغربية لا يمكن أن يقرأ قراءة بيولوجية ونفسية محضة فهو قابل لأن يقرأ كذلك اجتماعيا وأنتروبولوجيا، لذلك يكون مفيدا من الناحية المعرفية عدم الاكتفاء بالبعد النفسي المجرد خشية تفكير المفهوم باعتباره مفهوما متعدد المستويات والمكونات والعناصر¹، بل قراءة متعددة الأبعاد خصوصا وتأثيرات العولمة والكونية غير خافية على أي متأمل في المشهد العالمي اليوم بكل تعقيداته وتشعباته وترابط مكوناته. وبما أن المسألة الأمازيغية قد أثّرت بحدّة في ليبيا بالخصوص بعد سقوط نظام القذافي يصبح طرح موضوع الهوية المغربية ملحا وذو أبعاد متعددة، فلماذا الآن في كل من ليبيا وبدرجة أقل حدة في تونس؟ وهل يستقيم الحديث عن هوية مغربية متعددة الروافد؟ وهل تعرضت هذه الهوية في مرحلة ما من تاريخها وبعد انصهار ناجح إلى محاولات تفكيك من أجل تفكيكها؟ هذه الأسئلة وغيرها تطرح تحديات منهجية حقيقة إذ الإجابة عنها لا تتطلب مقاربة واحدة بل مقاربات: الأنتروبولوجي والتاريخي والثقافي والسياسي والنفسي-الاجتماعي في علاقة بنظرة المغربي لذاته وعلاقته بالآخرين من حوله. ولعل من خلال تنويع المداخل نتبين ملامح الشخصية المغربية وعوامل تطورها ثم نتساءل في النهاية عن أنجع السبل لبناء هوية مغربية منسجمة مع ذاتها، منفتحة على الآخر، دعامتها الأساسية المواطنة في أبهى تجلياتها.

1- أركيولوجية المفهوم وتكوّن الهوية المغربية :

ليس الغرض من هذا العمل هو استعراض تاريخ المنطقة المغربية عبر الأزمان، ولذلك سنكتفي بالتوقف عند بعض المحطات المميزة التي نراها تخدم محور هذه الدراسة والتي نبحث من خلالها كيفية نشأة فكرة المغرب الكبير أو المفهوم المغربي ضمن فضاء موضوعي قابل للتحديد والملاحظة جغرافيا وتاريخيا وأنتروبولوجيا (مغرب موضوعي) ومن

حيث كونه مشروعا للبناء بدفع من الفاعل التاريخي والفاعل السياسي وضمن مسار ومنطق خاص به. فمفهوم المغرب العربي يحتاج إلى تحديد وتدقيق خاصة وأنه يعتبر حديث النشأة وغامض الدلالة.

إن ذاكرة التاريخ القديم لا تحفظ لنا من سيرة سكان إفريقيا الشمالية الأقدمين إلا وقفات محدودة، وكثيرا ما تتخذ أبعادا إيديولوجية، وهي وقفات مخطوطة بأقلام المؤرخين الغربيين ذوي النزعة الكولونيالية علما بأن التاريخ لم ينقل لنا مما ألفه الأمازيغ قبل مجيء الإسلام إلا أسفارا وكتبا قليلة وأغلبها كتب باللاتينية، ولا تعطي صورة حقيقة وشمولية عن تاريخ شمال إفريقيا إذ أنها ذات تخصصات أدبية ودينية وفلسفية صرفة، لا تحيل على واقع الناس إلا بشكل خفيف وهامشي، كما أن معظم مؤلفيها كانوا ينتظمون في ظل ثقافة المستعمر²، فمن الثابت أن سكان الشمال الإفريقي الأصليين هم الأمازيغ وقد توزع هؤلاء على فضاء شاسع تراوح بين واحة سيوة بمصر شرقا والساحل الغربي للمغرب الأقصى وموريطانيا غربا، مروراً بشمال مالي والنيجر وتمنراست الجزائرية جنوبا، ومرت به العديد من الموجات الاستعمارية التي تركت بصماتها في تاريخ هذه المنطقة، ولكن تركيزنا سيكون حتما عما يُثار اليوم حول العنصر الثقافي والديني وكذلك الإثني المرتبط بدخول الإسلام لهذه الربوع والذي أثر في العمق في التركيبة السوسيو ثقافية للشمال الإفريقي. فمنذ بداية العهد الإسلامي، عرفت المنطقة تغيرات جوهرية رغم ما تعرضت له الحملات الأولى من مقاومة خلدها التاريخ³. وهكذا ظل الغرب الإسلامي يتراوح سياسيا وثقافيا بين عواصم الإسلام في الشرق وواقع الجغرافيا والتاريخ على الأرض، وغلبت عليه عموما ظاهرة التشرذم والتبعية تجاه عواصم الشرق. وسنكتفي بذكر ما ورد على لسان ابن خلدون بصفته أفضل شاهد على عصره. يقول ابن خلدون: "اعلم أن أول ما يقع من آثار الهرم في الدولة انقسامها... وانظر ذلك في الدولة الإسلامية العربية حين كان أمرها حريزا (مصونا في مكان أمين) مجتمعا، ونطاقها ممتدا في الاتساع، وعصبية بني عبد مناف واحدة غالبية على سائر مُصَر، فلم ينبض عرق من الخلاف سائر أيامه، إلا ما كان من بدعة الخوارج المستميتين في شأن بدعتهم... ولم يتم أمرهم لمزاحمتهم العصبية القوية، ثم لما خرج الأمر من بني أمية، واستقل بنو العباس بالأمر، وكانت الدولة العربية قد بلغت الغاية من الغلب والترف، وأذنت بالتقلص عن القاصية، نزع عبد الرحمان الداخل إلى الأندلس، قاصية دولة الإسلام، فاستحدث بها ملكا واقتطعها عن دولتهم وصير الدولة دولتين، ثم نزع إدريس إلى المغرب وخرج به وقام بأمره، وأمر ابنه من بعده البرابرة من أوربة ومغيلة وزناتة، واستولى على ناحية المغربين، ثم زادت الدولة تقلصا فاضطرب الأغلبية في الامتناع عليهم. ثم خرج الشيعة وقام بأمرهم كتامة وصنهاجة، واستولوا على إفريقية والمغرب، ثم مصر والشام والحجاز، وغلبوا على الأدارسة وقسموا، وقسموا الدولة دولتين أخريين، وصارت الدولة العربية ثلاث دول : دولة بني العباس بمركز العرب، وأصلهم ومادتهم الإسلام، ودولة بني أمية المجددين بالأندلس ملكهم القديم وخلافتهم بالمشرق، ودولة العبيديين بإفريقية ومصر والشام والحجاز، ولم تزل هذه الدول إلى أن كان انقراضها متقاربا أو جميعا"⁴.

لقد نبه ابن خلدون إلى خطورة الانقسامات والتشرذم وهو الذي درس التاريخ واستخلص منه العبر، ولعله استحسن ما جاء على يد المرابطين ثم الموحدين بالخصوص من محاولات توحيدية للغرب الإسلامي وإن لم تدم انجازاتهم طويلا لأسباب كان ابن خلدون قد أشار إليها ويبيّن أهمها: ارتباط البناء السياسي بالشخص المؤسس له، فإذا اختفى تصدعت كل البناية، وبذلك سبق لهذه المنطقة من الوطن العربي- الإسلامي أن توحدت أجزاء منها تحت راية المرابطين (القرن 11م-12م) الذين انطلقوا بحركتهم الإصلاحية والوحدية من موريتانيا الحالية، لتصل ذروة ازدهارها ونفوذها مع يوسف بن تاشفين الذي قضى على الطوائف ووحد الممالك تحت راية الإسلام. ثم جاء الموحّدون، وهم من أصل أمازيغي، بحركة إصلاحية شاملة قادها المهدي بن تومرت ثم عبد المؤمن بن علي، فشهد عام 1200م تمام الازدهار والوحدة بين ما يعرف حاليا بتونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، وكان زعماء البربر فيما مضى دعاة وحدة لا فرقة، ومجاهدين تحت راية العروبة والإسلام لا غير.

أما العهد التركي في شمال إفريقيا، والذي تلخّص في سيطرة البايات والدايات على السلطة، فلئن كان سببه المعلن حماية ديار الإسلام في الغرب من الهجمة المسيحية بقيادة اسبانيا، فلا بدّ من الاعتراف أن هذا التدخل أنهى فكرة توحيد الغرب الإسلامي، فالجزائر وتونس انفصلتا نهائيا عن المغرب الأقصى، ليس بسبب الغزو التركي فحسب لكل من المغرب الأوسط وإفريقية، رغم تأثيره المباشر، لكن لأن المغرب الأقصى، الذي تبنى في فترة ما من تاريخه فكرة الوحدة وكان ذلك في عهدي المرابطين والموحدين، لم يعد قادرا على حمايتها، وبعد الأتراك كان الاحتلال الفرنسي لكل من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى والاحتلال الإسباني لجزء من هذا الأخير واحتلت إيطاليا طرابلس وبدأت عوامل التفرقة وتكريسها عبر تجزئة المجرأ وتفكيك المفكك أصلا. ومن هنا نفهم كيف نشأت دول المغرب العربي بعد الاستقلال على حدود افتعلها الاحتلال، تاركا بذور التناحر حول مسائل من شأنها أن توحد لا أن تفرّق. ورغم كل هذا التفكك والتشرذم، وحتى تحت نير الاستعمار الفرنسي وما خلفه من مأسا حاول من خلالها ضرب الهوية المغاربية في عمقها، وسيأتي التفصيل في ذلك، إلا أن مفهوم المغرب العربي أو الفضاء المغاربي بدأ يتبلور، ومن المفارقات أن كان ذلك في ظل المحن التي تعرض لها المغرب الكبير.

لقد تعددت التسميات لهذا الفضاء الواقع جغرافيا في شمال القارة الإفريقية، ولذلك دلالاته وأسبابه، لقد كان الجغرافيون العرب القدامى يطلقون تسمية **جزيرة المغرب** في إشارة إلى الغروب من أجل تجسيم المنطقة التي يحدها المحيط الأطلسي غربا والمتوسط شمالا والصحراء جنوبا في رواياتهم حول نشأة الكون، ويكون بذلك البحر المتوسط الفضاء الذي يفصل "جزيرة المغرب" عن "عالم" آخر؛ علما وأن لا مغرب إلا عربي في "عالم" عربي أو هكذا كانوا يصوّرون هذا المجال الجغرافي، إلا أن الخصوصيات الجغرافية والثقافية للغرب الإسلامي لم تنترجم إلى إطار سياسي مستقر ودائم حتى وإن عرفت المنطقة محاولات جادة لبناء كيانات سياسية قوية كما هو الشأن بالنسبة للفاطميين (ق 4 هجري/10م) أو المرابطين (5-6 هجري/11-12م) أو الموحدين (6-7 هجري/12-13م). فالانتشار النسبي

لهذه "الامبراطوريات" على مساحات كبيرة من الغرب الإسلامي لم تقابله استقلالية حقيقية بل بقي هذا الفضاء الجغرافي يتأرجح بين الشرق عموماً والأندلس وتتجاذبه الصراعات الداخلية ونزعات التموقع حسب القرب أو البعد من القوى السياسية المهيمنة في الشرق.⁵ ومن المفارقات أيضاً أن بداية ظهور واقع مغاربي خاص به جاء مع نهاية فترة الإمبراطوريات المذكورة، والتي نشأت في عهد كان فيه الصراع محتدماً مع "الأخر" باسم الجهاد أو الحروب الصليبية وكان مسرحها الفضاء المتوسطي عموماً، هذا الواقع المغاربي نشأ مع التغيرات العميقة التي شهدتها عالم البحر المتوسط والعالم العربي-الإسلامي، أي مع تراجع دور المتوسط بسبب الاكتشافات الكبرى وبروز قوتين جديدتين صاعدتين: مملكة إسبانيا في الغرب والإمبراطورية العثمانية في الشرق، فالتوسع العثماني على حساب الشرق، أكمل الضلع الرابع من الحدود الجغرافية للغرب الإسلامي الذي بدأت ملامحه تظهر مع القرنين 8-9 هجري/14-15 م. فمنذ ذلك التاريخ، أي مع منتصف القرن السادس عشر تقريباً، بدأت تتضح معالم الجزء المغاربي كحصيلة للتجزئة والانغلاق على الذات في فضاء له حدود واضحة إجمالاً يعيش في "مواجهة" تكاد تكون يومية مع الضفة الشمالية الغربية للبحر المتوسط.

ومع نهاية القرن السادس عشر، أخذت تنشأ كيانات سياسية ممهدة لما هو عليه حال الدول المغربية اليوم، هذه الكيانات كانت ترجمة لما كان عليه الوضع آنذاك: تحوّل شمال إفريقيا إلى منطقة متوسطة وبداية تشكل جديد لهوية مغربية حسب قاعدة التفكيك وإعادة البناء سيطر عليها صراع بين تمثّلين ذهنيين مختلفين للعالم: تمثّل محوره شرقي-غربي وآخر شمالي-جنوبي إضافة إلى "فك الارتباط" مع المشرق العربي وعوامل التجزئة الداخلية. وهكذا تكون الدول المغربية التي بدأت تتشكل مع نهاية القرن السادس عشر قد نشأت من رحم الصراعات والمبادلات مع الضفة الشمالية للبحر المتوسط دون إغفال العامل الجديد المتمثل في الحضور الفاعل للسلطنة العثمانية وتأثيره في تشكل التاريخ الحديث لكيانات مثل الإيالات التونسية والجزائرية وإيالة طرابلس. أما التوسع الاستعماري الذي نشط خلال القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين فكان أثره جلياً في تعميق هذا التوجه نحو بناء كيانات سياسية منفصلة في بلاد الغرب الإسلامي. وتعمقت الفجوة مع الشرق أو هكذا أرادها المستعمر بعقليته الاستغلالية. وبدأ المحور شمال-جنوب يعوّض المحور شرق-غرب أو يقلل من أهميته. وبدأ المستعمر يخطط لمحو كلّ ما كان يربط الغرب بشرقه من أجل أن يحوله من غرب إسلامي إلى ضفة جنوبية للمتوسط أو شمال إفريقيا وهي تسمية استعمارية عنصرية تهدف إلى نفي كل ما يمت بصلة للواقع المغاربي وخصوصياته الحضارية والجغرافية.⁶

لكن مفهوم **المغرب العربي** كهدف سياسي وكذلك كإطار جغرافي مستقل بذاته عاد إلى الوجود مع الدفع القوي لحركات التحرر، إلا أن هذا المشروع المغاربي وُلد بمواصفات ومكونات جديدة. فقد تميز بثنائية لا مفر منها جاءت بها التأثيرات القوية لحركة التبادل غير المتكافئة في مجالات شتى بين البلد المستعمر ومستعمراته من جهة وبين جاذبية الشرق العربي التي بقيت حية في النفوس بل ازدادت اتقاداً مع حركات الإصلاح. غير أن هذا

المشروع لم يبق سجين التأثيرات الاستعمارية التي كانت تهدف إلى خنق كل نفس تحرري والتي لم تكن ترى في ما سمته بإفريقيا الشمالية إلا امتدادا للصفة الشمالية للبحر المتوسط بل أعاد إحياء الروابط الحضارية والوجدانية مع المشرق العربي والأمة العربية، وما تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة، المقر الجديد للجامعة العربية، إلا تجسما لهذا البعد القومي العربي الراسخ في نفوس وعقول المغاربة الذين رأيناهم منذ 1947 وهم يحاربون إلى جانب إخوانهم في فلسطين، فحتى الحبيب بورقيبة المعروف بمواقفه الحذرة من القومية العربية توجه إلى القاهرة ودمشق غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية بحثا عن الدعم العربي للقضية التونسية.

هذه الثنائية التي طبعت المشروع المغربي خلال فترة الأربعينات بقيت قائمة بل لعلها أثرت سلبا على مجريات الصراع مع المستعمر بل حتى عند بناء أولى الكيانات المستقلة عن فرنسا الاستعمارية، وأحسن تجل لذلك ما جدّ من خلاف بين اليوسفية والبورقيبية بداية من 1955-56 والسنوات التي تلتها حتى لا نتحدث عن الجزائر بعد 1962 وتصريح المرحوم بن بلة الشهير مباشرة إثر عودته إلى الوطن المحرر: "نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب". ويبقى المشروع المغربي حلما يراود المغاربة لأنه تعبير عن مشاعرهم الأصلية ولكنه لم يرتق يوما إلى درجة المحور الاستراتيجي في ذهن قيادات حركات التحرر المغربيين، لقد بقي هذا المفهوم رهين الدولة- الأمة أي رهين التجزئة الداخلية والصراع المنفرد والمباشر مع المستعمر كل على حدة ورهين ما رسخ في الأذهان وتوارثته الأجيال من انتماء حضاري وتاريخي للفضاء المتوسطي. لكن الأمل يبقى قائما إذ تقدمت فكرة المغرب العربي أشواطاً بحكم انفتاحها على كل من ليبيا وموريتانيا، وبرز مصطلح **المغرب الكبير** ككيان مغربي بمختلف تعبيراته الثقافية والاجتماعية، وتبقى ترجمة هذا الحراك إلى مسار بناء متكامل تنتظر أياماً أفضل.

إن المصطلحات الواردة في هذا العرض السريع مثل **جزيرة المغرب، الغرب الاسلامي، إفريقيا الشمالية، شمال إفريقيا، المغرب العربي، المغرب الكبير، المغرب العربي الكبير، الفضاء المغربي**، كلها تسميات لنفس المسمى حفظها لنا التاريخ وإن اختلفت الزوايا والرؤى لهذه الرقعة الجغرافية التي تقع موضوعيا في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية إلا أن هذه التسميات لا تخلو كلها من شحنات ذات مغزى ثقافي وإثني معينين بحسب استعمال هذا المصطلح أو ذاك وتاريخ ظهوره، ولعله من أولويات هذه المرحلة من تاريخنا توحيد المفهوم والنظر معا في اتجاه بناء مشترك للمستقبل حتى لا يبقى غياب الاتحاد المغربي "حالة شاذة في الخريطة الجيو- استراتيجية العالمية" و"وضع غير قابل للتصديق" وتبقى هذه المنطقة هي "الأقل اندماجا على المستوى العالمي".⁷

2- الأمازيغية والشخصية المغربية : سياسة "فرق تسد" الاستعمارية وتبعاتها:

لئن أخذ ملف الهوية العربية الاسلامية للمغرب العربي حظه من الدراسات الأكاديمية، فإن الملف الأمازيغي يتطلب منا أن نوليه كبير عنايتنا واهتمامنا البحثي، بعيدا عن المواقف المشطّة لهذا الطرف أو ذاك، خصوصا تلك التصريحات ذات الطابع الهجومي

على سكونية وسلبية مواقف القادة السياسيين والنخب الجامعية المغاربية تجاه الملف الأمازيغي والتي تأرجحت صعودا وهبوطا، خصوصا بعد "ثورتى" تونس وليبيا⁸.

إذ لا بدّ من الإقرار إن هذا الملف كان وراء حراك أمازيغي هجومي ومؤدلج من عديد الفاعلين الليبيين والتونسيين خلال السنتين الماضيتين. وفي هذا الإطار تنتزل تصريحات فتحي بن خليفة⁹ الذي نادى بالقطع مع العروبة أصلا، ومواقف سليمان قجم، أستاذ الاقتصاد بجامعة طرابلس، منظر انفصال البربر عن العرب في ليبيا وهو من المتعصبين الغلاة، أما في تونس ما بعد 14 جانفي 2011، فإن جمعيات أهلية بدأت تنشط في مجال إثارة المسألة الأمازيغية بعضها بدافع ثقافي والآخر بدافع سياسي سياسوي، خاصة في زمن أصبحت فيه شبكات التواصل الاجتماعي تمثل محامل ذات جماهيرية كبرى، حتى أن بعض المثقفين من التونسيين تحرّجوا من طروحات البعض من الغلاة وردوا عبر نفس الشبكات معبرين عن شديد استياءهم من إثارة الفرقة بين مكونات نفس المجتمع¹⁰.

للهوية الأمازيغية خصوصياتها، وبسببها واجهت صعوبات عدة، إذ سعت مختلف الأنظمة السياسية القائمة منذ الاستقلال السياسي إلى محاربتها وإجهاض مسيرتها لعدة عوامل منها ما يحسب على كونه ردّة فعل ضرورية على السياسة الثقافية للمستعمر¹¹ - وإن اختلف العديد من الدارسين في تقييم مردود هذه السياسة¹² - لكنها أثارت حفيظة فئة مهمة من النخبة الأمازيغية المحلية بالمغرب والجزائر وخاصة المقيمين منهم بأوروبا؛ كما تعالت بعض الأصوات في كل من ليبيا وتونس مطالبة بمعالجة خاصة للملف الأمازيغي في كلا البلدين، فانطلاقا من منتصف القرن 19 حظي "الملف البربري" باهتمام نوعي من قبل السلطات العسكرية الفرنسية بالجزائر وكذلك الدينية¹³ والتي أعدته أحد أهم أسس سياستها الاحتوائية للشعبيين الجزائري والمغربي، اتبعت فرنسا سياسة الاحتواء مثلا وتقسيم المواطنين على أساس جنسي وعرقي، منتهجة فرضية التمييز الفيزيولوجي بين العرب والبربر، موظفة في ذلك المناهج التربوية والبحوث الأكاديمية¹⁴ في التاريخ والاثنوبولوجيا والآداب، وتم التركيز حول تعليم الأهالي كل شيء ما عدا دينهم، كما اتبعت فرنسا سياسة دهاء رهيبة لا لبس فيها، تقوم على الاستغلال المنظم للأحقاد الحقيقية أو المزعومة بين العرب والبربر لتؤدي في النهاية على ضوء خططها، إلى دمج القبائل فيما بينها بهدف تحجيم العرق العربي، مؤكدة على استراتيجية سياستها الهمجية. وخير مثال على هذه السياسة الشيطانية ما يعرف بالظهير البربري¹⁵ الذي نادى بالتخلي عن قوانين الشريعة الإسلامية لا بصفتها الدينية بل بصفتها قوانين عربية .

وبالتالي، كان الهدف منها القضاء عليها أو بالأحرى وجب القول التقليل من تأثيرات التشريعات القرآنية على المواطنين، كما منح هذا الظهير صلاحيات عدلية عبر توظيف التقاليد والعرف البربري المعمول به يومئذ، وإنشاء محاكم عرفية متركبة من الأعيان ومكلفة بالحكم في جميع القضايا المدنية والتجارية والمنقولات والقضايا العقارية، وقد شكل هذا الظهير منعطفا خطيرا في التاريخ المحلي، مساهما بذلك في خلخلة الروابط التي تسود المجتمع الأمازيغي والعربي، وقد أكدت الدراسات الأمازيغية اليوم أن هذا الظهير كان وبالا على الكل إسلاميا وأمازيغيا وعروبيا¹⁶.

أما المتنوع لمدونة الدراسات الفرنسية حول المسألة الأمازيغية فسيكشف حتما أن مئات الكتب والدراسات قد عالجت هذا الملف الدقيق منذ بدأ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والملفت في هذا التراث هو طابعه البحثي المؤدلج، إذ كان يحمل لواء الدفاع عن البربرية، والتي توسعت قناتها وسبلها عبر مختلف الكتابات الفرنسية التاريخية والانتروبولوجية والأدبية، ليتوج بإنشاء معهد الدراسات الأمازيغية في صلب جامعة الجزائر في أوائل القرن العشرين، قبل أن تنشأ مثل هذه الكراسي بكل من باريس والرباط أو أي فضاء جامعي دولي آخر.

لقد أخذت المسألة الأمازيغية مع المستعمر الفرنسي بعدا تجاوز حجمها الحقيقي ورغم ذلك لم يحقق المستعمر كل أغراضه وظل الأمازيغ متشبثين بأرضهم وبحريتهم وباستقلال بلدهم ولا أدل على ذلك المقاومة الشرسة التي لقيتها فرنسا من قبلهم، إلا أن هؤلاء كانوا ينتظرون الأفضل من الاستقلال وبناء الدولة الحديثة، لكن دول الاستقلال الفتية ولقلة تجربتها في إدارة الشأن العام توخت سياسة البناء الانصهاري والدمج دون مراعاة للخصوصيات الثقافية والتنوع الإثني الحقيقي، بل قامت السلطات السياسية الجزائرية مثلا مباشرة بعد الاستقلال بإلغاء كرسي الدراسات البربرية من جامعة الجزائر سنة 1962، وهو ما كان سببا في بروز تجمعات فكرية وثقافية ومهنية عديدة خارج وداخل الجزائر كرد فعل على هذا الإجراء، رفضا لطمس هويتها ومميزاتها اللغوية والحضارية أو التقليل منها، وعليه قام الأمازيغيون بانتهاج سياسة قضت بإبراز هويتهم القومية وخصوصياتهم الأدبية واللغوية عبر تنظيم عدد من التظاهرات والأنشطة المختلفة وكان الهدف منها خلق وعي حقيقي بأزمة الهوية البربرية، واتسمت تلك الأنشطة بمعاداتها للسلطة المحلية المركزية، الأمر الذي أثار حفيظة النخب العروبية التي أصبحت تنظر لهذه الدعوات ومختلف هذه الأنشطة عن حق أو غير حق، نظرة الريبة والشك في وطنيتها، وفي هذا السياق جاءت مبادرة المملكة المغربية متأخرة جدا، إذ على إثر مخاض عسير وشاق ومؤلم، تم تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في جويلية 2001 وجاء خطاب أغادير في 17 أكتوبر 2001¹⁷ كمكلا لهذه الخطوة، وقبل ذلك قامت الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي منذ تأسيسها في 10 نوفمبر 1967 على تبني أنشطة عديدة وأساسية للحركة الثقافية الأمازيغية وأدت هذه المساهمات بعد ذلك إلى الاعتراف بشرعية هذه الحركة الأمازيغية.

من خلال ما تقدم تتضح جليا مخلفات الفعل الاستعماري وخبث منظريه في محاولة شق صفوف المجتمع المغربي وغرس بذور الفتنة عبر بناء تضاد مصطنع بين الهويتين العربية والأمازيغية، في حين تؤكد الدراسات العلمية الرصينة والهادئة، أن البربر/الأمازيغ ساهموا مباشرة في نحت منظومة فاعلة في التفاعل الحضاري عبر العصور، وبالأخص منذ انتشار الإسلام بينهم. لقد أنتجت هذه الأرض، أرض الأمازيغ، أعلاما ومفكرين وقيادات عسكريين وأدباء وشعراء وكانوا بالفعل شركاء في بناء الحضارة وتفاعلوا معها، ولا سبيل إلى ذكر كل أسماء الأمازيغيين المشهورين، فالقائمة طويلة وطويلة جدا ويكفي التوقف عند البعض من هذه الأسماء بدءا بفتح الأندلس البطل التاريخي الأمازيغي "طارق بن زياد"¹⁸ الذي لا ينسى التاريخ أنه كان سببا في تيسير نشر الإسلام وحضارته داخل قارة

أوروبا، أما الشخصية الثانية فهو «أبو عبد الله ابن أجروم الصنهاجي»، أحد المتخصصين في نحو اللغة العربية، وكان أمازيغيا وقد أطلق على كتابه «الأجرومية» وما زال حتى اليوم المرجع الأمثل في ذلك، ويكون بذلك أحد أبرز المدافعين عن سلامة الحفاظ على اللغة العربية.

وبالانتقال إلى التاريخ المعاصر، نجد أمامنا شخصية "عبد الكريم الخطابي"، البطل الريفي الأمازيغي المغربي المسلم الذي تفاعلت مع ثورته في منطقة الريف في مطلع العشرينات جميع مكونات الغرب الإسلامي والذي كان أول من أشاع استعمال مصطلح «المغرب العربي الكبير» بعد أن أسس سنة 1947 لجنة لتحرير المغرب العربي تحت راية الإسلام والعروبة، رافعا شعار الاستقلال التام واسترجاع السيادة التامة على الأوطان المغربية، وتلك هي دلالة عميقة جدًا لهذا الوفاق المبني التاريخي الأمازيغي-المغربي في ذلك الطرف الدقيق. إذن يبدو من الواضح أن سياسة التقسيم والتفتيت التي انتهجها المستعمر لم تقض على ما أنجزه الإسلام من تقارب بين الشعوب وخصوصا داخل الفضاء المغربي، وبالفعل هي بعض الأمثلة فقط، والتاريخ يزخر بأسماء من كانت هويتهم مغاربية تنغم فيها الإثني مع الثقافي مع العقدي مع الجغرافيا والتاريخ. فهناك العشرات بل المئات من الأعلام الأمازيغيين عبر التاريخ الوسيط والحديث والمعاصر، من بناء الحضارة العربية-الإسلامية بربوع هذا الفضاء المغربي الذين هم محل افتخار واعتزاز جميع الأجيال ولم ينظر لهم من زاوية بربرية أو عروبية بل من خلال ما قدموه لأوطانهم خصوصا ووطنهم المغربي الكبير عموما، فالمتمأل في أسماء أعلام الثورة الجزائرية ببلاد القبائل أمثال «عمار أوزيغان» و«كريم بلقاسم» و«محمد بن السعيد» و«أحمد بن بلّة» و«حسين أت أحمد» و«هوارى بومدين» و«عميروش» و«أت حمودة» و«عبد الرحمن ميرة» و«يوسف اليعلاوي» و«مولود قاسم»¹⁹ وغيرهم كثير، لا يجد منهم سوى العمل بإخلاص على توحيد الشعب والدفاع عن هويته وثقافته العربية – الأمازيغية الإسلامية.

3- المواطنة و وطن المغاربة:

عرفت البلدان المغربية مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين تحولات جذرية أهمها نشوء الدولة الحديثة مع ما رافق ذلك من تحولات عميقة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومن هذه التحولات التي تهمنا في هذه الدراسة ظهور المسألة الأمازيغية أي قضية الهوية في أواخر الستينات كنتيجة للمخاض العسير لتلك التحولات، لقد حملت مجموعة من النخب المتعلمة في المناطق الناطقة باللغات الأمازيغية، أغلبهم من الباحثين في قضايا التراث والثقافة الأمازيغية، على عاتقها إيصال صوت من شعر بأن أمازيغيته قد هُشّت عن قصد أو غير قصد أو أقصيت لتفسح المجال للغة رسمية واحدة ولم تحظ بالمكانة التي يرونها تستحق في التعليم والإدارة والإعلام وغيره... في حين أنها مكوّن ثقافي رئيس من مكونات الهوية المغربية²⁰، وبدأ هؤلاء ينتظمون في جمعيات ثقافية غرضها التعريف بهذا التراث الثقافي المغيّب عن الفضاء العام. لكن هذه القضية التي بدأت ثقافية في الستينات من القرن العشرين ستأخذ أبعادا جديدة

مع ثمانينات القرن وذلك بسبب تزايد عدد المهتمين بها من جهة وسوء الإدارة السياسية للمسألة الأمازيغية من جهة أخرى والمتمثل في الخطاب الهوياتي المتبنّى من طرف دولة الاستقلال في البلدان المغاربية خاصة في الجزائر وليبيا والقذافي والمغرب أين يكثر عدد الناطقين باللغة الأمازيغية. وهكذا تدريجياً، أصبحت المطالبة بالاعتراف السياسي ودسترة اللغة²¹ والثقافة الأمازيغية ضمن دساتير ديمقراطية من المطالب الجديدة للحراك الأمازيغي. ومع مطلع التسعينات تزايد عدد الجمعيات الناشطة في مجال المسألة الأمازيغية خاصة في الجزائر بسبب ما عرفته منطقة القبائل من حراك شعبي وأحداث شغب تميزت بطريقة معالجته باستعمال القوة من طرف السلطة السياسية القائمة آنذاك سنة 1980 وقليلًا من الحوار والتفهم لطبيعة المطالب الحقيقية؛ ثم كان فشل "مسلسل" الوحدة المغاربية (اتحاد المغرب العربي) ومعه تراجع الأمل في بناء اتحاد مغاربي يقلل من حدة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الشعوب، عندها تحوّلت المسألة الأمازيغية من قضية ثقافية إلى نزعة قومية بدأت تتشكل ببطء خلال عشرية التسعينات²²، ومع هذا التحول الجذري في مقاربة المسألة الأمازيغية دق ناقوس خطر بروز تصدعات داخل ما عرفت به المنطقة وما ميزها عن غيرها، أي التعدّد داخل الوحدة الذي شكل هوية المغاربي عبر صيرورة تاريخية طويلة دامت آلاف السنين. ولعل الأخطر من ذلك على وحدة الوطن بروز خطاب قومي تقسيمي وتحريضي عند البعض جعل من العربي دخيلاً ومحتلاً، ومن العرق الأمازيغي عرقاً خالصاً له لغته الخالصة والواحدة التي تميزه عن هذا الآخر "الغاصب"²³، وعليه تكون التربية على المواطنة وغرسها في نفوس السكان أطفالاً وشباباً وكهولاً خير ضمانة للخروج من مأزق الهوية الثنائية والمتنافرة أي تلافي تشنج الهويات وذلك من أجل العيش المشترك والراقي المشترك والمستقبل المشترك، فالشعور الوطني شعور متعلّم ومكتسب ولا يتأتى بالصدفة أو بطريقة عفوية، وإنما لا بد له من جهد مدروس ومخطط لتوعيته باستمرار وتنميته وإثارة جذوته.

لقد اختلفت المفاهيم والتعريفات الواردة بشأن المواطنة، وتعددت حسب المدارس الفكرية والتيارات السياسية، والمواطنة تحيل إجمالاً إلى علاقة الانتماء التي تربط الفرد بالدولة بناء على ضوابط قانونية واجتماعية تضمن الحقوق وتلزم بالواجبات، ولها أبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية، يفترض أن تتوافر بصورة متناغمة ومتراصة، إن الشعور بالانتماء إلى فضاء مجتمعي عامل مهم، لاستتباب الأمن والاستقرار والشعور بالطمأنينة داخل المجتمعات²⁴، إذ تتوارى من خلاله الانتماءات الضيقة والصراعات الطائفية والدينية والعرقية، ليحل محلها انتماء أكثر اتساعاً ورحابة تتحكم فيه القواسم المشتركة بما تختزنه من أعراف وثقافة وقيم ومبادئ جماعية وعيش مشترك ومصير واحد وتحديات مختلفة.

لقد تطور مفهوم المواطنة من حيث مضامينه وعناصره تبعاً للتحويلات الاجتماعية والتاريخية، ضمن ديناميكية تقوم على تطور العلاقات والحاجات والحقوق والالتزامات. فلم تعد الأبعاد السياسية والقانونية للمواطنة كافية مع تنامي النزاعات العنيفة العرقية والإثنية والدينية داخل الدولة الواحدة في أعقاب نهاية الحرب الباردة.²⁵

فكلمة المواطنة تحيل إلى الوطن، أي ذلك الفضاء الجغرافي والسياسي الذي يقيم فيه الإنسان وتجمعه به علاقات قانونية مجسدة في الجنسية، وروابط ثقافية وسياسية واجتماعية، ترتبط بالشعور بالانتماء الوجداني والتاريخي والثقافي، وترتبط كذلك بالتمتع بمختلف الحقوق والالتزام بالواجبات، وثمة من يعتبرها نتاجاً للشراكة في وطن واحد. كما أن حقوق المواطنة تعني المواطنين ذوي الجنسية الأصلية أو المكتسبة، وهي تقوم على مجموعة من المبادئ في علاقتها بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والحرية في مختلف تجلياتها كالتنقل، وممارسة الشعائر الدينية والتعبير والتفكير والمشاركة السياسية والمسؤولية الاجتماعية...إلخ.

استوقفني قول لقس مسيحي من مدينة حلب السورية يبين فيه المفهوم السليم للمواطنة المبنية على المشترك، هذا المشترك الذي يضمن للجميع على اختلافاتهم المذهبية أو العقائدية أو الثقافية حقوقهم في وطن يتسع لهم جميعاً : "فالمواطن الذي ترتبط جذوره بالوطن، ويشعر بأن هذا الوطن هو أرض آبائه وأجداده، ويحمل هويته التي تعني استعداده الكامل لخدمة الوطن، والقيام بواجباته تجاهه، والدفاع عنه، وحمايته، حتى إذا أدى كل ذلك إلى الاستشهاد من أجله، طالما يرى نفسه متساوياً في الحقوق والواجبات مع الآخر، فعلاقة المواطنة بمفهومها الحقوقي والقانوني ترتبط ارتباطاً قوياً بمفهوم المساواة في كل شيء".

من هنا يبدو أن الضغوطات التي مورست قديماً من خلال الاحتلال التي فرضها الاستعمار بكل أشكاله على المنطقة كان يقف المواطن بغض النظر عن دينه أو مذهبه أو اثنيته للدفاع عن كرامة الوطن واستقلاله... والمواطنة تفرض من جهة أخرى كل وجوه التعاون الإنساني الضروري، فعندما نشعر بأننا مواطنون حقاً، ومؤمنون بأننا نستظل تحت سقف العيش المشترك، نتقاسم نفس التناقضات الموجودة في المجتمع، عندئذٍ تتحول نظرة المواطن الإنسان إلى أخيه كإنسان، ويبدأ ليعالج مع نفسه التناقضات مثل : الغنى والفقر، القوة والضعف، العلم والجهل، إلى أن يصل إلى الحياة والموت، وهو في كل الأحوال يتجه من حيث يجب، أي أن يكون شغله الشاغل التفتيش عن مصدر كرامة الإنسان²⁶ . وبناء على هذا

المفهوم، تكون المواطنة عصب الديمقراطية الحق، باعتبارها حقاً وواجباً، تتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية، ويتقوى الشعور بالمواطنة داخل المجتمعات الديمقراطية التي تترسخ فيها قيم العدالة والحرية والمساواة، وهي لا تتأتى مع الاستبداد الذي يلغي حقوق المواطنة ولا يعترف إلا بالواجبات في أغلب الأحيان، وقد أسهم ترسيخ المواطنة في تطوير المجتمعات وتعزيز الحقوق والحريات والمساواة، وتدبير التنوع داخلها، وتجاوز الولاءات الإثنية والعرقية والحزبية الضيقة إلى ولاءات أكثر اتساعاً، كما دعمت المشاركة السياسية.

وتكرس المواطنة وتنغرس في الجسم الاجتماعي لا فقط بالقوانين والتشريعات بل عن طريق روح التسامح التي تسود في المجتمع والجنوح إلى الحوار والتوافق وتقبل الرأي المخالف وقبول التنوع والاختلاف سواء كان ثقافياً أو دينياً أو مذهبياً. كما أن تعزيز الوعي بأهمية المواطنة عن طريق نشر ثقافة المواطنة داخل المجتمع هو فعل موكول للجميع:

الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلام وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. أما الدولة فمسؤوليتها كبرى في هذا المجال إذ عليها توفير كل مستلزمات المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص وفرض احترام القوانين وعدم السماح بالإفلات من العقاب والقضاء المستقل والمحايد.

أما التنشئة الاجتماعية التي هي من أسس التربية على المواطنة، فقد تعددت وتباينت التعريفات التي طرحها الباحثون والمهتمون بصدد مفهومها، فهناك من اعتبرها بمثابة تفاعل اجتماعي يقوم على تزويد الفرد بمختلف القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع؛ بما يضمن بقاءها واستمرارها والتي تمكنه من القيام بأدوار اجتماعية، واكتساب شخصيته، وبين من رأى فيها العملية التي يكتسب من خلالها المرء هويته الشخصية تدريجياً، هوية تمكنه من التعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له؛ ويتم من خلالها تكيف الفرد مع بيئته الاجتماعية بالشكل الذي يصبح معها عضواً معترفاً به ومتعاوناً مع الآخرين²⁷. فالتنشئة الاجتماعية عملية تستهدف إضفاء الطابع الإنساني على شخصية الفرد بدءاً بتأثير الوسط الطبيعي الأول وهو الأسرة، فالأسرة كإحدى أهم هذه القنوات تلعب دوراً محورياً ومؤثراً في هذه العملية، وذلك بالنظر إلى احتكاك الفرد بها منذ نعومة أظفاره وعلى اعتبار أنها البوابة الرئيسية التي يكتسب فيها أولى معارفه ومداركه ويكتشف من خلالها محيطه الاجتماعي. ومع تقدمه في السن واحتكاك الطفل بدوائر اجتماعية وثقافية أخرى، وبالدرجة الأولى تأتي المدرسة، تتسع أفق التنشئة الاجتماعية وتتنوع روافدها. فتوفر منظومة تربوية مبنية على أسس مدروسة وأهداف واضحة المعالم والغايات يجعل من التنشئة الاجتماعية خير داعم لتكوين شخصية الفرد وتحصينه ضد الأفكار الهدامة والسلبية التي قد تهدد هويته أو توازنه النفسي كما تجعله قادراً على التفاعل الإيجابي مع محيطه الاجتماعي دون الوقوع تحت الهيمنة التي تفقده حريته. فالمدرسة من غاياتها تكوين جيل منخرط في مجتمعه بإيجابية، مؤمن بالاختلاف وإيجابياته على الفرد والمجتمع، قادراً على النقد البناء، متمسكاً بهويته التي يستمد منها خصوصيته ومنفتحاً على القيم الإنسانية والعالم بمختلف ألوانه وأشكاله وتعبيراته بما يخدم مجتمعه وقضاياه، وتكون التنشئة الاجتماعية عبارة عن عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على الاتصال والتفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى "اكتساب الفرد (طفلاً، فمراهقاً، فراشداً، فشيخاً) سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مساهمة جماعته، والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية"²⁸، كما تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً حيويًا عن طريق الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخ قيم المواطنة وذلك بالمساهمة في تنمية شخصية الفرد وتطوير قدراته العقلية وجعله يثق في نفسه من خلال منحه فرصاً لإثبات ذاته ودفعه نحو التكيف الإيجابي مع محيطه الاجتماعي والتشبع بالقيم السائدة في المجتمع والتي يؤمن بها.

وهكذا تكون التنشئة الاجتماعية عملية منظمة ومستمرة تقودها مجموعة من الهياكل والمؤسسات والأطر سواء كانت أسرية أم مدرسية أم ثقافية أم اجتماعية أو سياسية أو نوادي رياضية وغيرها²⁹، لكن ينبغي الإشارة في البداية إلى ضرورة الوعي بأن الهامش المتاح للثقافات التقليدية المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية (الأسرة؛ المدرسة؛ المسجد..) أصبح يضيق

بفعل التحولات العالمية الأخيرة، وبروز قنوات أخرى عابرة للحدود، تروج لقيم اجتماعية ولثقافة «معلومة» من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والمتطورة³⁰، وهو معطى أساسي لا يمكن التغافل عنه بأي حال، بل وجب التفاعل معه بوعي وإيجابية. فلن تكون المواطنة بأي حال من الأحوال مجرد اكتساب جنسية بل شعور بالانتماء إلى مجتمع يتقاسم معه الفرد القيم والمبادئ والأفكار والطموحات والأحلام الأمر الذي يحفظ له كرامته ويجعله يشعر بالولاء المطلق للوطن، ولأنه لا يعلو عنه ولاه سواء كان للعشيرة أو القبيلة أو العرق أو المذهب. وهكذا تكون أسمى معاني المواطنة تهيئة مناخ يطيب فيه العيش المشترك بكل تعقيداته واختلافاته وتناقضاته أحيانا وكذلك بكل ما يوفره من فرص سانحة لتحقيق الذات الواعية المنفتحة على الاختلاف وما يوفره هذا الاختلاف من متعة وثراء للشخصية، والمواطنة لا تنمو ولا تتطور ولا تترعرع إلا ضمن مناخ من الحرية والمساواة والديمقراطية الحقيقية حتى يستوعب الوطن كل مكوناته الاجتماعية بمختلف تعبيراتها الثقافية والعرقية والإثنية والدينية، وفي إطار من الوحدة الوطنية المنفتحة على المشترك مع الآخر، إذ تشير كل الدراسات إلى أن الواقع المعولم اليوم والتحولات المجتمعية الداخلية يفرض هذا الانفتاح على الآخر الذي لا يشاركنا الوطن لكنه يشاركنا القيم الكونية.

كما أن الشعور بالمواطنة لا يكتمل إلا في مناخ يتمتع فيه الإنسان بجميع حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية والسياسية، هذا المبحث فرض نفسه في العشريات الأخيرة وأصبح محط أنظار العديد من المنظمات والهيئات المهمة بحقوق الإنسان وتطويرها داخل المجتمعات والأوطان والعلاقة بين المواطنة وحقوق الإنسان مبنية بالأساس على المساواة والحرية والعدالة. فغياب العدالة والحرية والمساواة يؤدي إلى التمرس في خانة الخصوصية وحمايتها ظاهريا وينمي الشعور برفض الآخر المختلف والتوجس منه والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام والبحث عن انتماءات ومرجعيات ضيقة بديلة لا تنمي الشعور بالانتماء للوطن ولا تفيد مجموعة الانتماء في عصر معلوم سمته الانفتاح الداهم بفعل ما توفر من تقنيات اتصال حديثة.

إن الحراك الذي يميز عالم اليوم، وهو حراك متسارع ومفروض على المجتمعات المستهلكة وغير القادرة على التأثير فيه ولا التحكم في مجرياته، هو واقع ليس من المفيد تجاهله بل التعامل معه بوعي وتبصر، فمجال المواطنة بدأ يتوسع وبرزت مفاهيم جديدة للمواطنة وأهمها "المواطنة العالمية" التي هي نتاج حتمي للتحولات العالمية المتسارعة غير المتحكم فيها إلا من طرف المسيطرين على أسبابها. وتعريف "المواطن العالمي" أو بالأحرى "المواطن المَعولم" لا يزال ملتبسا فهو يتراوح بين من يرى في العالم وطنه الجديد والانتماء إليه يعلو فوق كل انتماء وبين من يرى أنه حصيلة تحولات ذات بعد كوني وامتداد طبيعي لحلقات تتسع تدريجيا باتساع المحيط الثقافي والاجتماعي والعقائدي والوجداني تكون فيه نقطة الانطلاق الوطن الأم، فالوعي بما يتصل بالمفهوم من غموض ضروري لبناء مفهوم سليم للمواطنة يتأسس على التشبع بقيم الوطن الأم وتأصيلها في الذات وعليها تتأسس بقية الدوائر وصولا إلى المفهوم الأشمل وهو المفهوم المعولم حتى لا يكون الرفض للرفض والتقوقع للتقوقع والانغلاق على الذات مآله تكبيل إنسانية الإنسان.

قبل أن نختم، نذكر بأن ابن خلدون علمنا أن " فن التاريخ فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية" و " التاريخ في ظاهره لا يزيد عن الإخبار وفي باطنه نظر وتحقيق"، والمراد بالتحقيق هنا قراءة التاريخ بوعي وعين ناقدة وفكر متحرر حتى تحصل الفائدة من التعاطي معه كعامل مساعد على بناء المستقبل ووظيفة المؤرخين بناء "المستقبل من خلال مساءلتهم للماضي"³¹. وفي الختام، يمكن التأكيد على أنه مهما اختلفت التسميات لهذا الفضاء المغربي، تبقى الأمازيغية والعربية، على حد تعبير امحمد جسوس، " هما كالرجل اليمنى والرجل اليسرى بالنسبة لأي شخص عادي، إذا فقد أي واحدة منهما فلن تكون له القدرة على المشي بشكل عادي، وبالأحرى القدرة على السير بالسرعة والوتيرة التي تتطلبها تقلبات التاريخ المعاصر"، فالمواطنة ليست مفهوما فضفاضاً بل هي محتوى مرتبط أصلاً بأرض ووطن ودولة وجنسية وقومية. والقومية الحقيقية هي هذا الانتماء للخصوصيات الحضارية المشتركة والتي تستمد شرعية وجودها من الدين واللغة والتقاليد، وكلها تم تفاعلها ضمن كينونة تسمى الهوية التي هي حجر الزاوية في تكوين الأفراد والشعوب والجماعات في إطار من الانسجام والتوافق والتكامل بينها.

فلا سبيل لتوحيد الهوية عبر فرقة مكوناتها من أجل هوية واحدة وثابتة، بل الأجدى والأبقى بناء هوية مغاربية تنتظم فيها كل الخصوصيات المميزة للفضاء المغربي باختلاف مكوناته الثقافية والإثنية، على أن يكون اللقاء بين الهويتين الأمازيغية والعربية حضارياً وليس عرقياً دون انطواء أو رفض سلبي للتحويلات الثقافية والحضارية الزاحفة بسبب العولمة الثقافية والاقتصادية.

فالبحث عن التناقضات بين الأمازيغية والعروبة لا تخدم المغاربة خاصة وجميع الدراسات العلمية تثبت أن الإسلام الذي انتشر مع قدوم الفاتحين العرب قد أدى دور الحامي للهوية العربية والبربرية في نفس الوقت وتعزز ذلك الدور عبر مطالب جمعية العلماء الجزائريين مثلاً قبل الاستقلال وبعده، فمعركة التعريب كانت جزءاً أساسياً من النضال الوطني للحفاظ على الهوية على حد قول الباحث المنصف وناس.

والسؤال الفكري المشروع بهذا الصدد هو: ما هي أبجدية العوامل المحددة والحاسمة أكثر لهويات الشعوب والأمم: أهى العوامل المادية (الإرث المعماري ونوع الطعام والشراب واللباس...) أو العوامل الرمزية الثقافية مثل اللغة والدين والفكر والأساطير... التي تحملها الحضارات البشرية عبر العصور؟ يتجلى من التحليل الموضوعي لمسألة الهوية أن ما نسميه الرموز الثقافية هي الأكثر حسماً في تحديد هويات الأفراد والجماعات والشعوب، هذه الفكرة يؤيدها المفكر والمؤرخ هشام جعيط الذي يقول متحدثاً عن الهوية التونسية: " لا ينبغي خداع النفس بالنسبة لإمكانية استمرار الحضارة الفينيقية والثقافة اللاتينية والآثار اليونانية على الأرض التونسية. فالإسلام استطاع القضاء نهائياً على الكل، إفريقية/ تونس القرن الثامن كانت كما هي اليوم: أي بلد مسلم عربي"³². والتربية على المواطنة كتعبير عن الهوية المنسجمة مع الذات الفردية والجمعية لا تستقيم ولن توتي أكلها إذا لم تبين على هذا الأساس. أما الحديث عن المواطن العالمي أو المواطن المعولم فينطلق بناؤه من الأسرة إلى

الجهة إلى الوطن الأم إلى الوطن المغاربي حتى يكتمل بناء الإنسان المواطن المتجذر في بيئته المعتز بوطنه ووطنيته والمنفتح على محيطه الأوسع.

الهوامش :

- ⁽¹⁾ منصف وناس، الشخصية التونسية محاولة في فهم الشخصية العربية، دار سيراس للنشر، تونس 1999.
- ⁽²⁾ شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، الجزء 1، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1983. انظر كذلك:
- Salem Chaker: "La majorité des Maghrébins sont des Berbères arabisés", Interview de Salem Chaker, *Jeune Afrique*, Propos recueillis par Tayeb Belmadi, 17/11/2009 à 17:05. Salem Chaker, répondant à une question de *Jeune Afrique* : Quelles sont les origines des Berbères ? Réponse : « Cette question a fait couler beaucoup d'encre. Les sources latines les ont fait venir de Perse, les historiens arabes médiévaux de Palestine ou du Yémen, et les fumeuses théories coloniales du XIXe siècle leur attribuaient volontiers des origines « européennes ». Mais tout cela n'est que légende ou idéologie. Les Berbères doivent être considérés comme les habitants autochtones de l'Afrique du Nord. Tous les indices scientifiques, données archéologiques, anthropologiques, linguistiques et témoignages de sources anciennes (égyptiennes, grecques, latines...) convergent pour établir qu'ils y sont installés depuis des millénaires.
- ⁽³⁾ ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، المجلد الثاني، دار ابن حزم، بيروت، 2003، ص. 2387 والتي تليها؛ انظر كذلك : محمود شاكر، موسوعة الفتوحات الإسلامية، دار أسامة للتوزيع والنشر، الأردن-عمان، 2002؛
- Mohamed Talbi, « Un nouveau fragment de l'histoire de l'Occident Musulman (62-196/682-812) l'Epopée d'al-Kâhina », in *Etudes d'histoire ifriqiyenne et de civilisation musulmane médiévale*, Publ. Université de Tunis, Tunis, 1982, pp. 125-168.
- ⁽⁴⁾ ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، المطبعة العصرية، بيروت، 2006، ص. 267.
- ⁽⁵⁾ ابن خلدون، كتاب العبر، مرجع سابق .
- ⁽⁶⁾ انظر مثلا E.F. Gautier, *Le passé de l'Afrique du Nord*, Paris, 1937.
- ⁽⁷⁾ منصف المرزوقي، ورد في مقال لمحمود معروف بجريدة القدس العربي الصادرة بتاريخ 12-11-2012.
- ⁽⁸⁾ انظر بالخصوص التجاني بولعالي، الإسلام والأمازيغية، الناشر: أفريقيا الشرق، المغرب، 2008، 152 صفحة. ملخص للكتاب على الرابط التالي : <http://www.ariffino.net>
- ⁽⁹⁾ رئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي
- ⁽¹⁰⁾ جاء ردّ أحدهم كالآتي : " الاصدقاء في الحراك الامازيغي ، اهلا وسهلا: القضية الامازيغية المثارة مؤخرا عن حسن او سوء نية في تونس والجزائر وليبيا ، مثارة بشكل مغلوطة وقد يكون هذا الشكل خطيرا على امن المجتمع والدولة.... نقول للأصدقاء المناضلين في الحركة الامازيغية انه من الخطأ ان تحتكروا لأنفسكم صفة الامازيغية وان تسوقوا الامازيغية في تونس والجزائر على انها اقلية مضطهدة وانه من حقها ان تنتفض ضد عدو تسمونه عدو عربي...كل الناس هنا امازيغ رغم تأثرهم الجزئي بالثقافة الناطقة باللسان العربي.. تلك الثقافة التي ليست بدورها كلها عربية بمعنى صدورها من منطقة الشام والربع الخالي..... بهذه الطريقة سيستمر الاستعمار حركتكم في اطار مشروع الفوضى الامريكي كورقة تضاف الى الورقة الطائفية الاخوانية والسلفية وكذلك الورقة العروبية وكل اوراق التفرة والزلة التي

يستخدمها حاليا كما ترون للجهاز على ارهاصات القوة الحضارية والجغرافية-سياسية الكامنة في منطقة الشمال الافريقي...." (Adel Mt, vu sur fbook, 30/03/2014).

(11)- انظر مثلا مخلفات الإيديولوجية القذافية خلال طول حكمه في نفوس أمازيغ ليبيا : فقد تمّ خلالها إصدار قانون عن مؤتمر الشعب ينادي صراحة بمنع استعمال غير العربية في جميع المعاملات بل وحجب الأسماء البربرية وعدم استعمالها أصلا وتضييق مجالات الفنون والآداب والموسيقى البربرية بل وتتبع الناشطين البربر منهم والذين وظّفوا البوابة الثقافية لاختراق هذه ممنوعات ؛ بل وذهبت السلطات حتى إلى الطعن في وطنية ما يطلق عنهم بليبيا الجبالية أي الأمازيغية ونكران مساهماتهم في النضال ضد الإيطاليين.

(12)- Salah ALOUANI, « Mostapha Lacheraf, le théoricien de l'éducation et l'intellectuel engagé ».

ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول مصطفى الأشرف: شهادات ومواقف وكتابات بالمدينة، الجزائر، ماي 2014.

(13)- الكريدينال لافيجوري (1825-1892) نموذجاً.

(14)- إف. غوتيي نموذجاً في كتابه : -GAUTIER, E.F., *Le passé de l'Afrique du Nord : les siècles obscurs*, éd. Payot, Paris, 1937.

(15)- الظهير البربري، اسمه الأصلي الظهير المنظم لسير العدالة في المناطق ذات الأعراف البربرية.

(16)- "من باب " فرق تسد" أصدرت فرنسا الظهير البربري في 16 ماي 1930 واستثمارة في جعل الأمازيغي ضد أخيه العربي لخلق الفتنة، وهو قرار استعماري والأمازيغ منه براء. و في محاولة إنشاء مدارس فرنسية بربرية بنواحي فاس ومكناس لا صلة لها بالمؤسسات التعليمية الإسلامية، تلغي فيها العربية وتستبدل الفقيه بالمعلم الفرنسي وتقضي كل ما يقترن بالإسلام. وفي هذا الصدد يقول المارشال لبوطي في إحدى دورياته: " إن العربية عامل من عوامل نشر الإسلام، لأن هذه اللغة يتم تعلمها بواسطة القرآن، بينما تقتضي مصلحتنا أن نطور البربر خارج إطار الإسلام." إن الظهير الاستعماري شكل منعطفا خطيرا في التاريخ المغربي الحديث، حيث أسهم بشكل مكثف في خلخلة الروابط الوثيقة التي كانت تسود المجتمع ... فهو وبال على الكل، إسلاما وأمازيغية وعروبة" (ملخص كتاب الإسلام و الأمازيغية للكاتب الريفي التيجاني بولعوالي، عرض الأستاذ: إدريس الزمامي، الرابط:

<http://www.ariffino.net>

(17)- أول خطاب ملكي يخصص كله للأمازيغية، انظر : أحمد أعليلوش، " الملك محمد السادس و الأمازيغية:

من خطاب أجدير 2001 إلى خطاب 9 مارس 2011"، على الرابط التالي <http://zaiocity.net>

(18)- حسين شعيب، طارق بن زياد فاتح الأندلس، دار الفكر العربي، بيروت، 2004.

(19)- مولود قاسم، "رجل التعريب الذي اتخذ القوميون عدواً" : بعد الاستقلال،... هب الرجل لإحياء مقومات

الأمة الجزائرية دينا ولغة ومجدا. والذي يطلع على جهاد وجهود مولود قاسم من أجل التعريب يصعب عليه أن يعرف بأن الرجل يتقن 9 لغات عالمية ويؤكد المؤرخ يحي بوعزيز " كان المرحوم مولود قاسم... حريصا كل الحرص على أن تستعيد اللغة العربية مكانتها ومركزها" ورغم انخراطه في التعريب أكثر من غيره، إلا أنه ظل رافضا لكل النظريات الفكرية القومية والبعثية التي أرادت أن تجعل من اللغة دينا. ولعل من بين النقاط الفكرية التي خالف فيها مولود قاسم غيره، هو تاريخ الجزائر وبدايتها. ففي الوقت الذي ذهب البعض إلى اعتبار استقلال البلاد بداية لقيام الجزائر وقال آخرون إن الفتح الإسلامي أو وصول العرب إلى الجزائر هو بدايتها في تلك الأثناء، خرج مولود قاسم على الناس ببحث تاريخي أسماه " شخصية الجزائر الدولية قبل 1830" عاد فيه إلى الأصول القديمة لهذه الأمة التي كان لها دور في التاريخ. لقد اعتبر مولود قاسم أن يوغرطة هو واحد من أهم أبطال الجزائر الذين لا يمكن أن نتخلى عنهم واعتبر الاعتزاز بهم لا يناقض الانتماء إلى الإسلام. وفي كتابه "شخصية الجزائر"، قال نايت بلقاسم إن كفاح الأبطال السابقين هم مصدر فخر زمن الشدة. (ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org>)

- ²⁰⁾ -Salem Chaker: "La majorité des Maghrébins sont des Berbères arabisés", Interview de Salem Chaker, *Jeune Afrique*, Propos recueillis par Tayeb Belmadi, 17/11/2009 à 17:05.

وانظر ردود بعض القراء في نفس الصفحة (39 تعليقا) على نفس الرابط :

<http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20091117170547>

²¹⁾ يعتبر العديد من المهتمين بالمسألة الأمازيغية أن اللغة ليست المكون الوحيد للهوية الأمازيغية خصوصا وأن اللهجات تتغير من جهة إلى أخرى. لكن محمود الذوايدي يعطي للغة الأهمية القصوى ويعتبرها ركيزة الهوية في قوله : " نطرح هنا رؤية معرفية "ابستمولوجية" جديدة حول علاقة اللغات بهويات الأفراد والمجتمعات البشرية. ترى هذه الرؤية أن استعمال الإنسان للغة في شكلها المكتوب والمنطوق هو أكثر ما يميز الكائن البشري عن غيره من الكائنات الحية. ومن ثم ، فاللغة هي المحدد الأول للهوية للإنسان ككائن فريد علي وجه الأرض. فمن منظور البحث الأساسي المعرفي يعتبر الإنسان، إذن، كائنا لغويا بالطبع. فهذا الجانب النظري حول تأكيد دور اللغة الحاسم في تحديد معالم هوية الإنسان لا نكاد نجد له ذكرا في العلوم الاجتماعية الغربية الحديثة". (محمود الذوايدي، "هل تتجح انتفاضة الشعب التونسي دون ثورته على نخبه المغتربة ؟"، القدس العربي، 02-09-2012.

²²⁾ "منذ ظهور الحركة الأمازيغية والكلام يكثر في أوساطها عن "اللغة الأمازيغية" ودورها في تشكيل وعي الإنسان في المنطقة وثقافته وتاريخه... إلخ، وعموماً في تشكيل هويته ووعيه بذاته ومحيطه. بل إن البعض عادة ما يختصر القضية الأمازيغية بمجملها في مسألة "اللغة الأمازيغية" إلى درجة التماهي المطلق بينهما". (محمد الكوخي، الأمازيغية المعيارية بين اختلاق لغة جديدة وصناعة الوهم الأيديولوجي، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، فصلية محكمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 7، المجلد الثاني، شتاء 2014، ص.29.

²³⁾ انظر بالخصوص : التجاني بولعوالي ، الإسلام والأمازيغية، الناشر: أفريقيا الشرق، المغرب ، 2008، 152 صفحة والعرض الذي قدمه إدريس الزمامي، على الرابط : <http://www.ariffino.net> وانظر كذلك وعلى سبيل المثال ما يتداول في بعض المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية.

²⁴⁾ انظر مثلاً هرم ماسلو للاحتياجات الإنسانية - ويكيبيديا - الصفحة الرئيسية.

²⁵⁾ انظر ما يحدث في أوكرانيا اليوم مثلاً.

²⁶⁾ المطران يوحنا إبراهيم (رئيس طائفة السريان الأرثوذكس) ، "مفهوم المواطنة والعيش المشترك"، الموقع الإلكتروني قنشرين، مقال نشرته جريدة الجماهير على صفحتها الأخيرة، وفي ركن : قلعة بلا أبواب، الرابط : <http://www.qenshrin.com/details.php?id=35>

²⁷⁾ د.السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية؛ موسوعة الشباب السياسية؛ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، الموقع الإلكتروني للمركز :

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN9.HTM> ، ذكره إدريس الكريني، م.م.

²⁸⁾ عبد الله الرشدات ونعيم جعيني، المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1994، ص 182 و183. ذكره إدريس لكريني، مدخل التنشئة المجتمعية لمكافحة العنف، مجلة المنال، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2012، الرابط :

<http://www.almanalmagazine.com/article.aspx?id=328>

²⁹⁾ إدريس لكريني، مدخل التنشئة المجتمعية لمكافحة العنف، مجلة المنال، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2012، الرابط :

<http://www.almanalmagazine.com/article.aspx?id=328>

³⁰⁾ إدريس لكريني، م.م.

³¹⁾ Duclert, V., *L'avenir de l'Histoire*, A. Colin, Paris, 2010, p. 8.

³²⁾ Hichem Djaïet, *La fondation du Maghreb islamique*, Amal Editions, Tunis 2004, p. 143.